International Network for Economic, Social & Cultural Rights
Red Internacional para los Derechos Económicos, Sociales y Culturales
Réseau international pour les droits économiques, sociaux et culturels
الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

المُرسل إليه :
السيد رئيس جمهورية مصر العربية، عبد الفتاح السيسي

نسخة إلى :
معالي المستشار أحمد الزند ، وزير العدل المصري
معالي السيد صدقي صبحي، وزير الدفاع المصري
السيد ميشيل فورست ، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان
السيد بن ايمرسون، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب
السيد دايفيد كاي ، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية التعبير
فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي .

الموضوع: التوقيف التعسفي للصحافي والمدافع عن حقوق الانسان السيد حسام بهجت.

التاسع من نوفمبر 2015

السيد الرئيس ،
تحية وبعد

تُعد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الشبكات الكبرى التي تضم أفرادًا وجماعات العالم . وهي تعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مستندة إلى حقوق الإنسان عن طريق أعضائها البا عضوا والمنتشرين في 70 دولة.

نتوجه لسيادتكم بهذه الرسالة للإعراب عن قلقنا العميق إزاء المعاملة التي تلقاها السيد حسام بهجب، المُ الإنسان، والصحافي الاستقصائي ، ومؤسس المنظمة الحقوقية " المبادرة المصرية للحقوق الشخصية "، ورئيس مجل العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وردت إلينا تقارير عن استدعاء السيد بهجت للمثول أمام المخابرات معه في مقرها في القاهرة بتاريخ يوم الأحد الواقع فيه 8 نوفمبر 2015 ، ثم حبسه على ذمة التحقيق على خلفية نشره الجيش المصري. وبلغنا أن النيابة العسكرية اتهمت السيد بهجت بنشر أخبار كاذبة من شأنها إلحاق الضرر بالصالح العام قانون مكافحة الارهاب الذي يجرّم الصحافيين الذين ينشرون معلومات تتعارض مع روايات وزارة الدفاع . ونحن ندر للسيد بهجت إدخال هاتفه أو اصطحاب محامٍ أثناء الاستجواب.

إن الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدين بشدة الاعتقال التعسفي للسيد بهجت ، وترفض هذا الانتهاك الجسيم لحقوق الانسان ، لا سيما حقه في حرية التعبير. ونوّد الإشارة إلى أن هذا الاعتقال ما هو إلا انع متواصلة بحق الصحافيين والمدافعين عن حقوق الانسان وتعرضهم للمضايقات والاعتقال والسجن بذريعة تطبيق قانون م الذي تعرض لانتقادات واسعة ، حيث يبدو جليًا أن الغاية منه إسكات الآراء المعارضة وحظر النقاش السياسي .

لما كانت مصر طرفًا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، فإنها تضمن حق كل فرد في الحر شخصه والحماية من الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. إن مصر ملتزمة أيضًا بضمان حق كل محتجز في أن يحاكم ضمن الافراج عنه ، مع مراعاة تطبيق كل ضمانات المحاكمة العادلة ، بما في ذلك ضمان جلسة استماع عادلة وعلنية أمام ومستقلة ونزيهة منشأة بموجب القانون. كذلك يتعين على مصر الحرص على ضمان معاملة جميع المحرومين من حريتهم تصون الكرامة الأصيلة .

علاوة على ذلك ، يتوجب على مصر بصفتها طرفًا في الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب الحرد استقلال المحاكم . ونوّد لفت عنايتكم إلى أن اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تحظر صراحة في مبادئها التوجيهية الخاصة بالحق في المحاكمة المنصفة والمساعدة القانونية في افريقيا ، اختصاص المحاكم العسكرية في النظر تحت أي ظرف من الظرف .

كما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حق كل فرد في اعتناق الآراء من غير مضـ حرية التعبير ويشمل ذلك حرية التماس المعلومات وتلقيها ونقلها للغير . بالاضافة إلى ذلك ، نُذكّر سيادتكم بالتزام جمهو دعم المعايير المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينها اتخاذ كل التدابير

قرادلا سلجم

اسيبلأ يثاك
ةيداصتقلاا قوقحلل ةيلوطلا ةردابملا
ةدحتملا تايلاولا ، ةيعامتجلااو
ةيكريملأا

زيينابيا زويدنأ انيميخ
تارامهملل راوفوبود زوميس دهعم
كيسكملا ، ةيدايقلا

تجهب ماسح
، ةيصخشلا قوقحلل ةيرصملا ةردابملا
رصم

شولبلا ديعس
، زيدابصلل يناتسكابلا ىدتنملا
نانتسكاب

سيلازنوغ افرينيم
ةيعامتجلااو ةيداصتقلاا قوقحلا
. زيبلفلا ، ةيسأ يف ةيفاقثلاو

ارابغايب وراس يسروبغيل
ايريجيد ، يزنوغأ بعشل ءاقبلا ةكرح

زيجتار اردناس
ةجلارسيوس ، ةيلودلا زييقوقحلا

فورغ سيرك
ريدملا
370 زوتغنيسكيل ةداج
حانج700
كروبويند ، كروبويند10017
ةدحتملا تايلاولا
: فتاه+1 212.681.1236
info@escr-net.org
www.escr-net.org

ةيداصتقلاا قوقحلل ةيملاعلا ةكبشلا نإ
ةيفاقثلا ةيعامتجلااودحأ تاعورشم
.زديازكرم

حماية الجميع من أي عنف أو تهديد أو انتقام أو تمييز ضار أو ضغط أو أي اجراء تعسفي نتيجة لعمله أو عملها في الدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها .

بناء على كل ما تقّدم ، نناشد سيادتكم العمل على :

1)ضمان الافراج الفوري وغير المشروط عن السيد بهجت والحرص على إسقاط كل التهم المنسوبة إليه من قبل النيابة العسكرية .

2)في حال استمرت النيابة بحبس السيد بهجت ومهما كانت المدة ، اتخاذ تدابير فورية لضمان حماية كل حقوقه أثناء الاحتجاز التي تشمل، من جملة أمور أخرى حقه في الاتصال بمحام يختاره بنفسه ، وحقه بمحاكمة عادلة من غير تأخير لا موجب له.

3)كفالة حرية التعبير وحرية الرأي في جمهورية مصر لجميع الأفراد ، بما في ذلك الصحافيون.

4)التأكد أن المدافعين عن حقوق الانسان العاملين في مصر يتمتعون بكل أنواع الحماية التي تكفلها لهم معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان .

5)إنهاء ممارسة الولاية القضائية للمحاكم العسكرية على المدنيين ، إقرارا منكم أن هذه الممارسات تتناقض مع الالتزام بتوفير ضمانات المحاكمة العادلة ، بما في ذلك ضمان جلسة استماع عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة منشأة بموجب القانون.

في الختام ، نطلب من سيادتكم اطلاعنا على المستجدات بشأن التدابير المتخذة في هذا الصدد.

بالنيابة عن الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
المدير كريس غروف